International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 5 No. 2 (2024) 136-159
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

المصرفيّة الإسلاميّة في أفغانستان الفرص والتّحديّات

Islamic Banking in Afghanistan: Opportunities and Challenges

Abdul Rahman Mohammad Osman[1], Ashurov Sharofiddin[2]

[1,2] IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University Malaysia
Email: abdulrahmantojgi23@gmail.com[1], ashurov@iium.edu.my[2]

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، حيث ظهرت بعض هذه التحديات منذ نشأة المصرفية الإسلامية في البلاد، بينما برزت أخرى نتيجة التطورات السياسية والقانونية. يتناول البحث مراجعة عامة للبنوك الإسلامية ونشأة النوافذ الإسلامية وأهدافها، بالإضافة إلى استعراض تطور النظام المصرفي الأفغاني وطبيعته .يعتمد البحث على المنهج النوعي التحليلي، مستندًا إلى المقابلات الشخصية كأداة رئيسة لجمع البيانات، بهدف تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق المصرفية الإسلامية. وقد تم إجراء مقابلات هادفة مع أربعة من القيادات المصرفية، باستخدام قائمة محددة من الأسئلة، لجمع بيانات دقيقة حول الموضوع .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن المصرفية الإسلامية تملك إمكانات كبيرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية. كما حددت التحديات الرئيسة التي تواجه هذا القطاع، مثل ضعف البنية التحتية وغياب التشريعات القانونية الواضحة لتطبيق المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، ناقش البحث دور البنوك الإسلامية في دعم الاقتصاد الأفغاني، مقترحًا إطارًا نظريًا مناسبًا لتعزيز دورها، من خلال تحليل النماذج القابلة للتطبيق والتقنيات المالية الإسلامية الملائمة لاحتياجات الاقتصاد المحلي .تساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الفهم العام للمصرفية الإسلامية في أفغانستان، كما تقدم توصيات عملية لدعم هذا القطاع. ومن شأن هذه التوصيات أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد وتعزيز مستوى المعيشة للشعب الأفغاني.

الكلمات المفتاحية: *الفرص والتحديات، التشريعات القانونية، البنك الإسلامي الأفغاني، التنمية الاقتصادية.*

Abstract

This study aims to examine the opportunities and challenges facing the implementation of Islamic banking in Afghanistan. Some of these challenges have existed since the inception of Islamic banking in the country, while others have emerged due to political and legal developments. The research provides a general review of Islamic banks, the establishment of Islamic windows, and their objectives, in addition to analyzing the development and nature of the Afghan banking system. The study adopts a qualitative analytical approach, relying on personal interviews as the primary data collection method to identify the opportunities and challenges associated with Islamic banking implementation. Structured interviews were conducted with four senior banking executives using a predefined set of questions to obtain precise information on the subject. The study's findings highlight that Islamic banking has significant potential in financing small and medium-sized enterprises and fostering investment in key economic sectors. It also identifies major challenges, including weak infrastructure and the absence of clear legal frameworks for implementing Islamic banking. Furthermore, the research explores the role of Islamic banks in supporting Afghanistan's economy, proposing a suitable theoretical framework to enhance their impact by analyzing applicable

models and Islamic financial techniques tailored to the country's economic needs. These findings contribute to a better understanding of Islamic banking in Afghanistan and provide practical recommendations to strengthen the sector. The proposed solutions could help improve the country's economic and financial stability, ultimately enhancing the quality of life for the Afghan people.

Keywords: *Opportunities and challenges, legal regulations, Islamic Bank of Afghanistan, economic development.*

مقدمة:

تتميز المصرفية الإسلامية عن نظيراتها التقليدية بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو ما يمنحها خصوصية فريدة في النظام المالي العالمي. ومع تطور المصارف الإسلامية، برزت رغبة ملحّة لدى المجتمع الأفغاني في تبني المبادئ الشرعية في معاملاته المالية والمصرفية. ولم يعد النظام المصرفي الإسلامي مجرد فكرة نظرية، بل أصبح واقعًا ملموسًا ليس فقط في الدول الإسلامية، بل على المستوى العالمي، حيث استطاعت المصارف الإسلامية ترسيخ وجودها وتوسيع انتشارها بفضل رؤوس الأموال الضخمة المستثمرة فيها، مما جعلها محل اهتمام المؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية. وقد تمكنت هذه المصارف من أداء دور فاعل في دعم الاقتصاد الوطني من خلال نماذجها التمويلية الفريدة، مثل المضاربة، والمرابحة، والمشاركة، والإجارة وغيرها من الصيغ المالية الإسلامية (الزعبي، 2020).

وفي ضوء هذا التطور، لجأت العديد من البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ إسلامية بهدف جذب العملاء الذين يفضلون التعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وأفغانستان، كونها جزءًا من العالم الإسلامي، تأثرت بهذه التوجهات، حيث بدأت بعض البنوك التقليدية الأفغانية في اعتماد العقود المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية، مثل البنك الوطني الأفغاني، في خطوة تعكس تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية (العتيبي، 2014).

تاريخيًا، لم يكن لأفغانستان دستور مكتوب قبل عام 1923م، وكانت الشريعة الإسلامية المرجعية الوحيدة للحكم والتشريع، حيث شكل المذهب الحنفي الإطار القانوني الأساسي للأحكام الفقهية. ومع مرور الوقت، أدركت الحكومات الأفغانية الحاجة إلى تدوين القوانين وفق الشريعة الإسلامية بأسلوب عصري، مما أدى إلى تطوير منظومة التشريعات المصرفية، خاصة في ظل الإصلاحات التي تمت خلال حكم الرئيس حامد كرزاي عام 2004م، حيث تم اعتماد دستور جديد شمل النظام المصرفي الحديث (Hanifi, 2004).

وقد أصبحت إعادة بناء النظام المصرفي الأفغاني ضرورة ملحة لمواكبة القوانين المصرفية الدولية، وتعزيز الروابط الاقتصادية العالمية، لا سيما بعد الحرب التي شهدتها البلاد عام 2002م، والتي تطلبت تنفيذ إصلاحات نقدية شاملة، بما في ذلك إصدار قانون البنك المركزي (DAB) وقانون البنوك الأفغانية عام 1382هـ ش (الموقع الرسمي للبنك المركزي الأفغاني، 2022). وتشير المعطيات إلى أن معظم البنوك التقليدية في أفغانستان تقدم حاليًا خدمات مصرفية إسلامية عبر إدارات متخصصة، كما أن لكل منها هيئة رقابة شرعية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

انطلاقًا من هذه المعطيات، فإن دراسة واقع المصرفية الإسلامية في أفغانستان تكتسب أهمية كبيرة، لا سيما في ظل الحاجة إلى تقييم الفرص المتاحة لتطبيقها، والتحديات التي تواجه هذا التطبيق. من هذا المنطلق، أقدم هذا البحث المتواضع لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: "تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان: الفرص والتحديات". تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المصرفية الإسلامية في أفغانستان، واستشراف مستقبلها، وتقديم حلول تطويرية لتعزيز كفاءتها، وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإطار النظري للمصارف الإسلامية، متناولًا مفهومها، نشأتها، أهدافها، وخصائصها.

تحليل النظام المصرفي الأفغاني وتطوره، مع تسليط الضوء على نشأة البنوك وطبيعة القطاع المصرفي في البلاد. مناقشة أهم الفرص والتحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان، بما في ذلك التحديات الشرعية والسوقية، والفرص القانونية والاقتصادية المتاحة لتعزيز دور المصارف الإسلامية. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة حول مستقبل المصرفية الإسلامية في أفغانستان، وتقديم حلول عملية لمواجهة التحديات وتعزيز فرص نجاحها بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

هناك جملة من الفرص والتحديات والمشكلات تواجه تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، بعض منها وجد مع اللحظة التي نشأت فيها المصرفية الإسلامية في أفغانستان، والبعض الآخر استجد مع المتغيرات السياسية والقانونية في أفغانستان (البدري، 2021; Roy, 2017; رحموني، 2017).

وبعد سيطرة طالبان على الحكومة واجهت عدة مشاكل، منها النظام المصرفي بما فيه البنوك الإسلامية والانهيار الاقتصادي، إذ لا يزال النظام المصرفي يمرُّ بمرحلة حرجة، حيث لا يستطيع أن يؤدي دورًا أساسيًّا بوصفه الوسيط المالي بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع ليساهم في الاستقرار الاقتصادي في البلد، غير أن الأمور تتحسن تدريجيًّا، إذ أمرت حكومة طالبان البنوك بإعادة فتح أبوابها للمرة الأولى منذ استيلاء الجماعة على السلطة، بينما تقف أفغانستان على شفا الانهيار المالي والاقتصادي. وقد تم إغلاق المصارف وقت اجتياح طالبان كابول في 15 أغسطس (آب) 2020، مما أدى إلى نقص السيولة الذي شل التجارة اليومية، مع انخفاض المبيعات في الشركات المفتوحة (إندبندنت عربية، 2021) وبسبب انعدام الكوادر أو قلة الكوادر العلمية في التخصصات المصرفية، وعدم توفر الإطار القانوني والشرعي في المصارف الإسلامية في أفغانستان، وقلة اعتماد الشعب الأفغاني على البنوك مع انهيار الحكومة الأفغانية السابقة وسيطرة الإمارة الإسلامية، بدأت التحديات الاقتصادية الراهنة تزيد يومًا بعد يوم (World Bank, 2018) ازدادت المشاكل في تطبيق المصرفية الإسلامية، المشكلة الأبرز والأكبر في هذا الصدد التي أثرت عاجلاً على

عامة الشعب حدثت حين تم تجميد رصيد البنك المركزي الأفغاني (د أفغانستان بانك) في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعقبه عجز البنوك الأفغانية عن إعطاء المواطنين أموالهم بسبب قلة السيولة في البنك المركزي .

مشكلة البحث:

تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان تحديات متعددة تعيق تطبيقها الفعّال، حيث ارتبطت هذه التحديات بنشأتها وتطورها، فضلًا عن المتغيرات السياسية والقانونية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. فمنذ تأسيس المصارف الإسلامية في أفغانستان، ظهرت مجموعة من المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية المالية، وغياب الأطر التشريعية والتنظيمية، ونقص الكفاءات المتخصصة في هذا المجال. ومع التطورات السياسية الأخيرة، لا سيما بعد سيطرة طالبان على السلطة، تفاقمت هذه المشكلات، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في القطاع المصرفي، انعكست بشكل مباشر على أداء المصارف الإسلامية وقدرتها على توفير التمويل والخدمات المصرفية. يواجه النظام المصرفي الأفغاني، بما في ذلك المصارف الإسلامية، أزمة سيولة حادة وانهيارًا اقتصاديًا متزايدًا، حيث أصبح غير قادر على أداء دوره الأساسي كوسيط مالي بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما أثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي في البلاد. ورغم الجهود المبذولة لاستئناف النشاط المصرفي، لا تزال التحديات الهيكلية قائمة، إذ أدى إغلاق المصارف بعد سيطرة طالبان على كابول في أغسطس 2021 إلى أزمة مالية حادة، تجلّت في نقص السيولة وتعطل العمليات التجارية وانخفاض المبيعات، مما زاد من هشاشة النظام المالي في البلاد. من بين المشكلات الجوهرية التي تعرقل تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان نقص الكفاءات العلمية المتخصصة في المصرفية الإسلامية، وغياب الإطار القانوني والشرعي المنظم لهذا القطاع، وضعف اعتماد المجتمع الأفغاني على البنوك، خاصة بعد انهيار الحكومة السابقة وسيطرة الإمارة الإسلامية. كما أن تجميد الأصول المالية للبنك المركزي الأفغاني في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في البنوك الأفغانية، مما حال دون قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين المالية، وأدى إلى تعثر العمليات المصرفية الإسلامية التي تعتمد على تدفق رؤوس الأموال بشكل مستدام. بناءً على هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، من خلال دراسة تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية على استقرارها، واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تهدف إلى تقديم حلول قابلة للتنفيذ لتحسين كفاءة هذا القطاع وضمان استدامته في ظل الظروف الراهنة.

أسئلة البحث

1. ما التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان؟
2. ما أبرز الفرص لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان؟
3. ما دور البنوك الإسلامية في تعزيز الاقتصاد في أفغانستان؟
4. ما الإطار التشريعي والقانوني المناسب للبنوك الإسلامية لتعزيز الاقتصاد في أفغانستان؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الآتية:

1. تقييم أبرز الفرص لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان.
2. تحديد التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان.
3. استكشاف دور البنوك الإسلامية في تعزيز الاقتصاد في أفغانستان.
4. تطوير الإطار التشريعي والقانوني المناسب للبنوك الإسلامية لتعزيز الاقتصاد في أفغانستان.

نشأة المصارف، وطبيعة النظام المصرفي في أفغانستان

لا شك أن للمصارف دورًا كبيرًا في تطوير الاقتصاد، وهي تعدُّ أحد الدعامات والقنوات الأساسية للاقتصاد القومي، حيث تؤدي المصارف التجارية دورًا مهمًّا في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية، أهمها تمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص، وتقوم المصارف التجارية بممارسة دورها الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار، الذي يساهم في الحد من المشاكل الاقتصادية المتعددة في العالم، وتقوم البنوك التجارية بالاستثمار والتمويل، بالإضافة إلى ذلك للمصارف التجارية دور كبير في التقدم الاقتصادي للأمم، وسيقف الباحث بإذن الله في هذا المبحث على نشأة المصارف في أفغانستان، ومن ثم الوقوف على طبيعة النظام المصرفي، وهي كالآتي:

نشأة المصارف في أفغانستان

لم تكن المصارف في أفغانستان قائمة حتى بداية القرن العشرين الميلادي، ولما كان نظام الحكم في أفغانستان ملكيًّا، فكانوا يحفظون أموالهم في خزانة المملكة، ثم إن عامة الناس كانوا يقومون بحفظ أموالهم إما في بيوتهم، أو عند رؤساء قبائلهم، من دون فائدة ترجع عليهم، وكانت جميع العمليات المصرفية وعمليات الائتمان تتمُّ من قبل تجار أجانب،

معظمهم من الهنود، وكانت العملات المتداولة في الأسوق العامة: العملة الذهبية، والروبية الهندية، والباوند الإنجليزي، وكان الناس يتعاملون بهذه العملات في التجارة، وللذهاب إلى الحج والعمرة، وكانت أكثر الأسواق نشاطًا في تداول هذه العملات أسواق كابول وقندهار (الحموي 1995)، واستمر هذا الاتجاه إلى أن بادر أحد التجار الرائدين في البلاد ويدعى السيد عبد المجيد الزابلي، بإنشاء شركة مساهمة تسمى (شِرْكَتِ هَاشِمِيْ) عام (1311هـ ش) الموافق (1932م)، ثم تحولت هذه الشركة إلى البنك الوطني الأفغاني في شهر مايو سنة (1312 هـ ش) الموافق (1933م)، وأصبح أول بنك في أفغانستان، وقد كان البنك الوطني الأفغاني يؤدي دور البنك المركزي في ذلك الوقت؛ لكونه البنك الوحيد العامل في أفغانستان، وكانت أموال الدولة تحفظ فيه؛ وذلك لأن هذا البنك أُسس قبل البنك المركزي الأفغاني.

بدأ البنك الوطني الأفغاني عملياته المصرفية باستثمار أَوَّلِيّ قدره (9.6) مليون أفغاني، منها: (72٪) من رأس المال للقطاع الخاص، و(28٪) للقطاع العام (الموقع الرسمي ويكيبيديا 17-1-23) (الموقع الرسمي للبنك المركزي الأفغاني، 20\12\2022)

وبموجب قرار (مجلس الوزراء) رقم (152) بتاريخ (1318/2/3)، الموافق (1939/4/24م)، وبموافقة مجلس ولسي جركة (مجلس الشورى- البرلمان) رقم (11) بتاريخ (1318/6/19)، وبعد ذلك موافقة الملك، بتاريخ (1318/11/17هـ ش) (1939م)، تم تأسيس البنك المركزي الأفغاني (د أفغانستان بانك) في العاصمة كابول، برأس مال قدره (120) مَليون أفغاني؛ ليكون ثاني أكبر بنك في البلاد، وأعطيت صلاحية إنشاء فروعه والشركات التابعة له داخل البلاد وخارجها، وكان البنك الوطني الأفغاني يدير الشؤون المصرفية الحكومية في أفغانستان قبل إنشاء البنك المركزي، وبعد تأسيس البنك المركزي الأفغاني DAB، نقلت المسؤوليات المصرفية الحكومية من البنك الوطني الأفغاني إليه. (الموقع الرسمي للبنك المركزي الأفغاني، 17\01\2023)

طبيعة النظام المصرفي في أفغانستان

يشمل النظام المصرفي كامل الأنشطة التي تمارس من خلالها العمليات البنكية، خاصة العمليات المتعلقة بتمويل المؤسسات، فهو يعدُّ المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي؛ بحيث يمثل مجموعة المصارف العامة في البلاد، ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية، وتسهيل العمليات المصرفية، وتقسم المصارف في أفغانستان إلى ثلاث مجموعات: مصارف القطاع العام، ويبلغ عددها 3 مصارف، ومصارف أهلية يبلغ عددها 7 مصارف، بالإضافة إلى ذلك أربعة فروع أجنبية، وتخضع طبيعة النظام المصرفي في أفغانستان بين القطاعين العام والخاص كلها لسيطرة البنك المركزي الأفغاني ورقابته، ويعدُّ استقرار السعر هو الهدف الرئيس لهذا البنك، ومن ثم، فإن وضع سياسات نقدية وتطبيقها واعتمادها، وسياسة

العملة الأجنبية وتوفيرها، وطباعة الأوراق النقدية، وصك العملات، تعدُّ أيضًا من ضمن أعمال البنك المركزي. إضافة على ذلك، وباعتباره مصرفًا ومؤسسة مالية تابعة للدولة، فإن البنك المركزي الأفغاني وفقًا للنظام المصرفي الأفغاني، يصدر تراخيص للمصارف وتجارها، وتجار العملات الأجنبية، ومقدمي الخدمات والأوراق المالية، كما يوفِّر نظام الدفع الآمن والسليم أيضًا، بالإضافة إلى ذلك هناك بنوك حكومية أخرى، مثل: بنك بشتني للتجارة، وبنك التنمية الزراعية لتعزيز الزارعة، وبنك التنمية التي تكون بجانب البنك المركزي الأفغاني (الموقع الرسمي للبنك المركزي الأفغاني، 2022\12\20)، كما أن المصارف التجارية الخاصة في أفغانستان أكثر نشاطًا من البنوك الحكومية؛ لتقديم المنتجات والخدمات المتنوعة لشرائح مختلفة من العملاء، وما تقدمه من خدمات سريعة في تحويل الأموال داخل البلاد وخارجها والخدمات المصرفية الأخرى.

يبلغ رأس المال النقدي للبنوك الأفغانية (144.98) مليار أفغاني، وبالدولار 7 مليارات دولار، وتمتلك أفغانستان ثمانية أطنان من احتياطي الذهب، ما يمكنها من جعل البنوك أكثر نجاحًا في البلاد (الموقع الرسمي ويكيبيديا، 2023\01\17).

البنك المركزي الأفغاني (د افغانستان بانك):

تم تأسيس (د افغانستان بانك) DAB عام (2003م) بعد قبول الدستور الأفغاني، بموجب المادة (12) (الدستور الأفغاني، 1386 هـ ش)، باعتباره البنك المركزي لأفغانستان مع استقلالية تامة في عملياته، برأس مال مُصرح به يبلغ 8 مليارات أفغاني، وهو مرتبط بحكومة أفغانستان، ويمارس البنك المركزي نشاطه من خلال مركزه الرئيس في كابول (الموقع الرسمي للبنك المركزي الأفغاني، 2022\12\20).

الأهداف الرئيسة للبنك المركزي الأفغاني:

1. المحافظة على أسعار العملة.
2. دعم السيولة، القدرة على الدفع، التشغيل الفعال لنظام مالي قائم على اقتصاد السوق، تعزيز نظام أمن قومي صحي وفعال.
3. دعم السياسات الاقتصادية العامة ونموها.

نشأة البنك الوطني الأفغاني:

مرَّ البنك الوطني الأفغاني بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية، تمثلت أولاً بتواجده أول بنك وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من البنوك التجارية الأخرى، أثبت البنك الوطني الأفغاني صدارته بمجموعة من الخدمات المصرفية التي كان البنك الوطني الأفغاني السَّبَّاق في ابتكارها.

تأسس البنك الوطني الأفغاني بمبادرة أحد التجار الرائدين في البلاد يدعى السيد عبد المجيد الزابلي، وذلك بإنشاء شركة مساهمة تسمى (شِرْكَتِ هَاشِمِيْ)، عام (1311هـ ش) الموافق (1932م)، ثم تحولت الشركة إلى البنك الوطني الأفغاني في شهر مايو، سنة (1312 هـ ش) الموافق (1933م) وأصبح أول بنك في أفغانستان، وقد كان البنك الوطني الأفغاني يؤدي دور البنك المركزي في ذلك الوقت؛ لكونه البنك الوحيد العامل في أفغانستان، وكانت أموال الدولة تحتفظ فيه؛ لأن البنك الوطني الأفغاني أسس قبل البنك المركزي الافغاني.

بدأ البنك عملياته المصرفية باستثمارٍ أَوَّلِيّ قدره (9.6) مليون أفغاني، منها: (72٪) من رأس المال للقطاع الخاص، و(28٪) للقطاع العام، (الموقع الرسمي للبنك الوطني الأفغاني، 2023/01/30). ووصل رأس مال البنك إلى (500) مليون أفغاني في نهاية سنة (1355هـ ش)، وعندما تولى داود خان زمام الحكم في أفغانستان حول جميع البنوك التجارية إلى حكومية بموجب القانون النظام المصرفي (الدستور الأفغاني، 1386 هـ ش) سنة (1355هـ ش) الموافق (1977م)، ولكن بسبب الحروب التي حصلت في أفغانستان توقفت الأنشطة المصرفية كاملة للبنك الوطني الأفغاني.

وبعد الانفتاح الذي شهده الاقتصاد الأفغاني بعد الاحتلال سنة (2002م)، تم تأسيس (د أفغانستان بانك) – البنك المركزي الأفغاني – عام (2003م) بعد قبول الدستور الأفغاني بموجب المادة (12) (الدستور الأفغاني، 1386 هـ ش)، باعتباره البنك المركزي لأفغانستان، مع استقلالية تامة في عملياته، برأس مال مُصرح به يبلغ قدره (8) مليارات أفغاني، وهو مرتبط بحكومة أفغانستان، ويمارس البنك المركزي نشاطه من خلال مركزه الرئيس في كابول. وتم إعادة البنك الوطني الأفغاني مرة أخرى في النظام المصرفي الجديد للبلاد، وحصل على ترخيص بوصفه أول بنك تجاري لإكماله شروط البنك المركزي الأفغاني في (6 نوفمبر 2004م)، (الموقع الرسمي للبنك الوطني الأفغاني ،30\01\2023).

يقدم البنك الوطني الأفغاني لعملائه منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة، من خلال شبكة فروع تضم خمسة وثلاثين فرعًا، منها: خمسة عشر فرعًا في العاصمة كابول، وعشرين فرعًا في المدن الأخرى، بالإضافة إلى ذلك للبنك فروع خارجية، منها ثلاثة في باكستان، في مدينة كراتشي، ومدينة بشاور، ومدينة كويتا، وفرع منها في الولايات الأمريكية في نيويورك، وآخر في لندن، وله العديد من أجهزة الصراف الآلي في أنحاء أفغانستان، بالإضافة إلى ذلك تبلغ نسبة السيولة لدى البنك 64% مما يعني قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مقاومة سحب

المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأي طلبات مالية أخرى، ووصلت ودائعه إلى (472) مليون دولار في نهاية ديسمبر (2017م)، وتعد الودائع من أهم مصادر أمواله، ويتمتع البنك الوطني الأفغاني بمركز مالي قوي، وهو يدير أصولاً بقيمة (612) مليون دولار أمريكي، وبلغت نسبة العائد في نهاية ديسمبر (2017م) حوالي (7238450) مليون دولار أمريكي حسب تقرير البنك الوطني الأفغاني (التقرير السنوي للبنك الوطني الأفغاني لسنة 2017م)

أهداف البنك الوطني الأفغاني:

سيذكر الباحث بإذن الله في هذا المطلب أهم أهداف إقامة البنك الوطني الأفغاني، وهي كالآتي:

1. أن يكون البنك الوطني الأفغاني أفضل بنك في الأرباح والدخل؛ لأن إدارة المصارف تسعى دائمًا إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، إذ إن المعيار الأساس لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها.
2. أن يقدم البنك الوطني الأفغاني الخدمات الإلكترونية بأحسن طرق، حيث يسهل للعملاء توفير خدمات مصرفية في داخل البلد وخارجها، وتسهيل خدمة التحويلات المالية، وخدمات بطاقة الائتمان من خلال فروعها.
3. أن يساهم البنك في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد، مثل معالجة حد الفقر، وتحسين حياة السكان الذين يعانون من الفقر، والحصول على مياه صالحة للشرب.
4. أن يضمن الشفافية والكفاءة في عملياته، تحقق الشفافية الإدارية الرضا للأفراد العاملين، والرضا للشعب لما يقدم لهم من سهولة الخدمات التي يرغبونها، مما يترتب عليه إشباع حاجاتهم وزيادة في الإنتاجية.
5. أن يتميز البنك بأعلى مستويات الأخلاقية المهنية كشركة وكأفراد، أي: إن البنك يلتزم بالحفاظ على أعلى مستويات من السلوك الأخلاقي والمهني في أداء واجباتهم التي بدونها ما كان تاريخ إنجازات البنك ممكنًا.

العمل الجماعي: تشجع ثقافة العمل الجماعي لضمان حصول العملاء على أفضل الخدمات والمنتجات الممكنة.
القيادة: العمل على تعزيز ثقافة القيادة من خلال القدوة، تتطلب القيادة الفعالة المساءلة والجهد والعناية.

منهج البحث

سيتم اتباع منهج التحليل النوعي لأجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته، من خلال الاعتماد على المقابلة الشخصية ومقابلة المجموعات والملاحظة، لمعرفة الفرص والتحديات لتطبيق المصرفية الإسلامية. كذلك يتوسل هذا البحث الأساليب والأدوات الآتية:

الأسلوب الوصفي التحليلي: ويجمع هذا الأسلوب بين الإطار النظري الممزوج بالوصف والتحليل للمواد العملية التي تمكن الباحث من الوصول إليها، كذلك الإطار التطبيقي العملي بالاعتماد على المراجع والكتب والأبحاث المنشورة في المجلات المحكمة.

البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تجمع من خلال قيام الباحث بمراجعة المكتبات المختلفة للاطلاع على الأدبيات السابقة التي كتبت حول الفرص والتحديات لتطبيق المصرفية الإسلامية ومراجعتها، واستعين بالمراجع والمصادر المتعلقة بهذا الدور، والكتب العلمية والدوريات المتخصصة والنشرات التي تحدثت عن الدور الذي تؤديه الفرص والتحديات لتطبيق المصرفية الإسلامية.

أداة البحث

قام الباحث بجمع المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذه الدراسة من خلال المقابلات الشخصية مع المعنيين في البنوك الأفغانية، والتواصل المفتوح معهم من خلال الاتصال والاستماع وتسجيل الملاحظات بطريقة متعمقة حول ردودهم.

كذلك حُلِّل المحتوى لما تناوله العلماء والباحثون والدارسون من آراء واتجاهات حول موضوع الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق المصارف الإسلامية في أفغانستان، للوصول إلى النتائج التي تستند إلى جانب علمي يتسم بالدقة والوضوح في تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة.

المقابلات الشخصية: اتبع منهج التحليل النوعي من خلال الاعتماد على المقابلة الشخصية، حول الفرص والتحديات لتطبيق المصرفية الإسلامية، بوصفها حالة دراسية في المصارف الإسلامية في أفغانستان، وهناك أنواع ثلاثة من المقابلات في البحوث العلمية: المقابلة المنظمة، والمقابلة غير المنظمة، والمقابلة الجماعية، ففي المقابلة المنظمة تكون الأسئلة معدَّة مسبقًا وأنماط إجابتها محدَّدة كذلك، وفي الأجوبة تنوع قليل، وقد تستخدم فيها الأسئلة مفتوحة النهاية، ويتلقى جميع المشاركين الأسئلة نفسها، ويتم التركيز على الأجوبة العقلانية لا العاطفية، ويكون دور الباحث محايدًا، أما في المقابلة غير المنظمة فالأسئلة مفتوحة النهاية وعميقة، ويكون دور الباحث أقرب لمدير الحوار أكثر منه مقابلاً. أما المقابلة الجماعية فتشمل المنظمة وغير المنظمة، ويعمل فيها الباحث مع مجموعة من الناس في وقت واحد، ولا يكفي

فيها تسجيل الملاحظات في أثناء المقابلة فقط، وإنما يحتاج إلى تسجيل الصوت كذلك؛ لكثرة المعلومات فيها (قنديلجي، 2009م).

ما التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان؟	الفرص في تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان	هناك فرصًا حاليًا لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، نظراً لأن النظام الإسلامي الذي يحكم البلد يشجع على تبني هذا النوع من النظم المالي،
	الإطار التشريعي والقانوني الموجود في أفغانستان لتطبيق المصرفية الإسلامية	يتضمن الإطار التشريعي والقانوني في أفغانستان مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم قطاع المصرفية والمالية في البلد. ومن بينها توجد بعض الأنظمة التي تمهد الطريق لتطبيق المصرفية الإسلامية في البلد، ومن بين هذه الأنظمة الدستور الأفغاني السابق الذي كان يعدُّ المصدر الأساس للتشريع في البلد، حيث ينص على أن البنوك والمؤسسات المالية يجب أن تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
ما أبرز الفرص لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان؟	التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان	تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان العديد من التحديات الكبيرة التي يجب التغلب عليها لتطوير هذا القطاع، ولكن مع تحسن الظروف الاقتصادية والتنظيمية، قد يتمكن القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان من تحقيق نمو وتطور يلبي احتياجات العملاء المحليين ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني كما نفهم من أجوبة المستجوبين
	مشكلة قلة الكوادر العلمية والمتخصصين أمام المصرفية الإسلامية في أفغانستان	تعدُّ قلة الكوادر العلمية والمتخصصين في المصرفية الإسلامية تحديًا حقيقيًّا لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان وفي جميع أنحاء العالم. فالمصرفية الإسلامية تتطلب فهمًا عميقًا للمبادئ الإسلامية والتمويل الإسلامي وأدواته، بالإضافة إلى معرفة تفصيلية بالأنظمة والقوانين المتعلقة بهذا المجال. ومن أجل التغلب على هذا التحدي، يجب على إمارة أفغانستان الإسلامية وجميع الدول المهتمة بتطبيق المصرفية الإسلامية، تطوير الكوادر العلمية والمتخصصين في هذا المجال.
ما دور البنوك الإسلامية في تعزيز	وعي الشعب الأفغاني في التعامل مع المصارف الإسلامية	لا يمكن الحكم حكمًا دقيقًا على وعي الشعب الأفغاني في التعامل مع المصارف الإسلامية عمومًا، وذلك لأن هذا الأمر يختلف من

الاقتصاد في أفغانستان؟		شخص لآخر، ويعتمد على عدة عوامل مثل الخلفية الثقافية، والدينية، والتعليمية، والاجتماعي
	انعكاس تطبيق المصرفية الإسلامية في تطوير بنية تحتية في أفغانستان	قد يؤثر تطبيق المصرفية الإسلامية في تطوير بنية تحتية في أفغانستان بالعديد من الطرق. فعلى سبيل المثال، يمكن للمصارف الإسلامية أن تتخذ دورًا مهمًا في تمويل المشاريع التنموية الضخمة في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والخطوط الحديدية.
ما الإطار التشريعي والقانوني المناسب للبنوك الإسلامية لتعزيز الاقتصاد في أفغانستان؟	الدور المناسب الذي يمكن أن يلعبه البنوك في التمويل الإسلامي في أفغانستان	يمكن أن يكون للبنوك الإسلامية دور مهم في تمويل الأنشطة الإسلامية في أفغانستان، وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مفهوم العدالة والتعاون والتضامن، وهذا يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية التي تتميز بها المجتمع الأفغاني.
	الدور المناسب الذي يمكن أن تؤديه المصرفية الإسلامية في إيجاد فرص العمل في أفغانستان	يمكن للمصرفية الإسلامية في أفغانستان أن تؤدي دورًا مهمًّا في إيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد، عبر عدة طرق، منها: ● تقديم خدمات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ● تقديم خدمات التمويل الإسلامي لقطاعات البناء والتشييد والنقل والاتصالات والطاقة، التي تعد من القطاعات الحيوية في أفغانستان، وتوفير الأموال اللازمة لتحسين البنية التحتية للبلاد. ● تقديم خدمات التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع التعليمية والثقافية والاجتماعية، التي تعمل على تحسين المستوى الثقافي والاجتماعي للمجتمع، ومن ثم تعزيز فرص العمل في هذه المجالات.

الفرص في تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان

تتميز المصرفية الإسلامية بعدة ميزات تجعلها جذابة للمستثمرين والمودعين، وتساعد على دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي بصورة أفضل، هناك فرصًا حاليًا لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، نظراً لأن النظام الإسلامي الذي يحكم البلد يشجع على تبني هذا النوع من النظم المالي، ومن هذه الفرص:

التعامل بمبادئ الشريعة الإسلامية، عدم تطبيق الفائدة، التركيز على التمويل الإسلامي، ا لتركيز على التمويل الصغير، توسع مفهوم العدالة الاجتماعية. فبدلاً من الفوائد المرتفعة التي تحصل عليها المصارف العادية، تتميز المصارف الإسلامية بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا يعني أن المستثمر والمودع يتقاسمان الأرباح والخسائر تقاسمًا عادلاً، التنوع في المنتجات المالية. ومن أجل تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان بنجاح، يجب التركيز على تعزيز التوعية والتثقيف المالي الإسلامي، وتحسين البنية التحتية والتقنية للمصارف الإسلامية، وتعزيز التمويل والاستثمار في هذا المجال. كما يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والحكومة والمؤسسات المالية الأخرى في البلد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للمجتمع الأفغاني. تتميز المصرفية الإسلامية بعدة ميزات تجعلها جذابة للمستثمرين والمودعين في أفغانستان، ومن أهم هذه الميزات توفير حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعدم تطبيق الفائدة، والتركيز على توفير التمويل الإسلامي والصغير. تواجه تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان بعض التحديات، مثل قلة الوعي بالمفاهيم الإسلامية في مجال الصيرفة، ونقص التمويل والاستثمارات اللازمة للمصارف الإسلامية. أن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يساهم في دعم اقتصاد البلاد وتحسين مستوى معيشة الناس، إن طبقت تطبيقًا صحيحًا وبما يتلاءم مع الظروف المحلية، يجب العمل على توفير التدريب والتثقيف اللازمين حول المصرفية الإسلامية للأفراد في أفغانستان، لتمكينهم من الاستفادة من هذه الخدمات استفادة أفضل، كما يجب أن يكون التدريب والتثقيف بطريقة سهلة ومبسطة لتصل إلى جميع الفئات في المجتمع.

من ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن المصارف الإسلامية في أفغانستان تواجه عدة تحديات، مثل نقص التمويل والاستثمار، والضعف في البنية التحتية والتقنية، وقلة الوعي الإسلامي المالي. بالإجمال، يتضح أن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمثل فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للمجتمع الأفغاني، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات المالية. ومع ذلك، يتعين على السلطات الأفغانية.

الإطار التشريعي والقانوني الموجود في أفغانستان لتطبيق المصرفية الإسلامية

يتضمن الإطار التشريعي والقانوني في أفغانستان مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم قطاع المصرفية والمالية في البلد. ومن بينها توجد بعض الأنظمة التي تمهد الطريق لتطبيق المصرفية الإسلامية في البلد، ومن بين هذه الأنظمة الدستور الأفغاني السابق الذي كان يعدُّ المصدر الأساس للتشريع في البلد، حيث ينص على أن البنوك والمؤسسات المالية يجب أن تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. كما أن هناك قانون البنوك والمؤسسات المالية الذي تم إصداره عام (2009م)

الذي يتضمن بعض الأحكام التي تتعلق بالتمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان.

إن تم تطبيق المصرفية الإسلامية بنجاح في أفغانستان، فإنه يمكن أن يساهم في تعزيز النظام المصرفي والمالي في البلد، وزيادة الوعي المالي والاقتصادي بين الناس. كما يمكن للمصرفية الإسلامية أن تعمل وسيلة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار في البلد.

ومع ذلك، يجب الانتباه إلى عدة عوامل مهمة. أولاً، يجب وضع إطار قانوني مناسب للمصارف الإسلامية يتناسب مع المبادئ الشرعية، وهذا يتطلب تعاون المؤسسات المالية الدولية والإسلامية مع الحكومة الأفغانية لتطوير هذا الإطار القانوني.

ثانيًا، يجب أن يتم توفير التعليم والتدريب اللازمين للعاملين في المصارف الإسلامية، وكذلك للعاملين في الحكومة والجمهورية المدنية والمجتمع المدني بشأن المصارف الإسلامية والمبادئ الشرعية التي تقوم عليها.

ثالثًا، يجب أن توجد إرادة سياسية قوية من الحكومة الأفغانية لتعزيز المصارف الإسلامية ودعمها، والتأكد من أن هذه المصارف لا تواجه أي عقبات أو تتعرض لأي تدخلات غير شرعية من أي جهة.

وفي النهاية، إن تم تنفيذ هذه العوامل تنفيذًا صحيحًا، فيمكن أن يكون الإطار النظري والقانوني الموجود في أفغانستان فرصة حقيقية لتطبيق المصرفية الإسلامية وتحقيق العدالة المالية وتوزيع الثروة توزيعًا أفضل في البلد.

التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان

تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان العديد من التحديات الكبيرة التي يجب التغلب عليها لتطوير هذا القطاع، ولكن مع تحسن الظروف الاقتصادية والتنظيمية، قد يتمكن القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان من تحقيق نمو وتطور يلبي احتياجات العملاء المحليين ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني كما نفهم من أجوبة المستجوبين ومن بين هذه:

القدرة على جذب الاستثمار، التحول من النظام المالي التقليدي، القدرة على تحسين الخدمات المصرفية، التعامل مع التضخم، قلة الوعي بالمصارف الإسلامي، قلة البنية التحتية، ضعف التنظيم والرقابة، التحديات الاقتصادية، التشريعات واللوائح، الثقافة المصرفية، التحول إلى الرقمية، البنية التحتية الضعيفة، التمويل: تعتمد المصارف الإسلامية على توفير التمويل الإسلامي الذي يتميز بالتزامه بالأصول الشرعية، ولكن يواجه القطاع تحديات في توفير تمويل كافٍ لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة، قلة الوعي الشرعي: يواجه القطاع تحديات في توعية المجتمع حول المصرفية الإسلامية وفوائدها، وهو ما يؤثر على قدرة المصارف الإسلامية على جذب عملاء جدد وتوسيع قاعدة عملائها.

التحديات التي تواجه تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان، التي تتضمن عدم الاستقرار السياسي، والقدرة على جذب الاستثمار، والتحول من النظام المالي التقليدي، وقلة الوعي بالمصارف الإسلامية، وقلة البنية التحتية، وضعف التنظيم والرقابة، والتحديات الاقتصادية، من جهة أخرى، فإن تحديات قلة الوعي بالمصارف الإسلامية وقلة البنية التحتية تشكلان عقبتين أساسيتين أمام تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان. ولحل هذه المشكلة، ينبغي تعزيز التعليم والتثقيف بشأن المفاهيم الإسلامية المتعلق بالمصرفية الإسلامية، وتعزيز البنية التحتية لتوفير الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل مثالي وتلبية احتياجات العملاء المحليين. كما يجب تحسين التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوسيع نطاق أعمال هذا القطاع.

مشكلة قلة الكوادر العلمية والمتخصصين أمام المصرفية الإسلامية في أفغانستان

تعدُّ قلة الكوادر العلمية والمتخصصين في المصرفية الإسلامية تحديًا حقيقيًّا لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان وفي جميع أنحاء العالم. فالمصرفية الإسلامية تتطلب فهمًا عميقًا للمبادئ الإسلامية والتمويل الإسلامي وأدواته، بالإضافة إلى معرفة تفصيلية بالأنظمة والقوانين المتعلقة بهذا المجال.

ومن أجل التغلب على هذا التحدي، يجب على إمارة أفغانستان الإسلامية وجميع الدول المهتمة بتطبيق المصرفية الإسلامية، تطوير الكوادر العلمية والمتخصصين في هذا المجال. ويمكن ذلك عن طريق توفير الدعم المالي والتقني والتدريبي اللازم للمؤسسات العلمية والجامعات والمراكز التدريبية، وتشجيع الطلاب والشباب على دراسة المصرفية الإسلامية وتخصصهم في هذا المجال. والاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في تطبيق المصرفية الإسلامية، من خلال التعاون مع المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال التي تتمتع بخبرات واسعة ومعرفة متقدمة في هذا المجال. وتشجيع المؤسسات المالية المحلية على توظيف الكوادر المتخصصة في المصرفية الإسلامية، وتطوير برامج تدريبية مستمرة لتحديث مهاراتهم ومعرفتهم وتطويرها. وتعزيز الوعي بالمصرفية الإسلامية وفوائدها وتعميمها بين الناس، وذلك عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية متنوعة ومبتكرة، والعمل على تسهيل إجراءات الحصول على تمويل إسلامي وتحقيق الاستدامة المالية في المجتمع.

بعض الحلول المقترحة لتخطي هذا التحدي تشمل تطوير برامج تعليمية وتدريبية تركز على المصرفية الإسلامية في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، بالإضافة إلى توفير منح دراسية للطلاب المتميزين في هذا المجال. كما يمكن إنشاء مراكز تدريب وتدريب المدربين في المصرفية الإسلامية وتوفير دعم للأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال. كما يمكن العمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع الخاص وتوفير الدعم المالي والتقني لإنشاء مؤسسات

مالية إسلامية جديدة وتطوير المؤسسات الحالية. ويمكن أيضًا تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على توظيف الموظفين المتخصصين في المصرفية الإسلامية وتقديم برامج تدريبية مستمرة لتحسين مهاراتهم.

وعي الشعب الأفغاني في التعامل مع المصارف الإسلامية

لا يمكن إصدار حكم دقيق حول مستوى وعي الشعب الأفغاني بالتعامل مع المصارف الإسلامية، نظرًا لاختلاف هذا الوعي بين الأفراد وفقًا لعوامل متعددة تشمل الخلفية الثقافية والدينية والتعليمية والاجتماعية ومع ذلك تشكل المصارف الإسلامية تحديًا في البيئة الأفغانية خاصة في ظل انتشار المصارف التقليدية التي اعتاد الكثيرون التعامل معها مما يجعل عملية التحول نحو التمويل الإسلامي تتطلب جهودًا إضافية في التوعية والتثقيف المالي

يتطلب فهم المصارف الإسلامية إلمامًا عميقًا بالأحكام والمبادئ الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية حيث تستند هذه المصارف إلى توجيهات الشريعة الإسلامية التي تشكل جزءًا أساسيًا من الثقافة والتاريخ الأفغانيين ورغم ذلك لا يزال التعامل مع المصارف الإسلامية يواجه تحديات عديدة تعيق انتشارها وتوسعها في السوق المالي الأفغاني.

العوامل المؤثرة في مستوى الوعي بالمصارف الإسلامية في أفغانستان

نقص الثقافة المالية يعاني جزء كبير من المجتمع الأفغاني من نقص الوعي بالمفاهيم المالية الأساسية وآليات عمل المصارف الإسلامية وهو ما يؤدي إلى تردد الأفراد في التعامل مع هذا النوع من المصارف نتيجة لغياب الفهم الكافي لكيفية استفادتهم من الخدمات المالية الإسلامية.تأثير النزاعات والحروب شهدت أفغانستان سنوات طويلة من الحروب والنزاعات الداخلية التي أثرت بشكل مباشر على البنية التحتية للبلاد وأعاقت تطور القطاع المصرفي هذا التأخر في التطور المصرفي أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الوعي المالي بشكل عام والوعي بالمصارف الإسلامية بشكل خاص. ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية لا تزال الخدمات المصرفية الإسلامية محدودة في بعض المناطق خصوصًا تلك التي تعاني من ضعف البنية التحتية مما يجعل شريحة كبيرة من السكان غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل فعّال. الثقة في المؤسسات المالية يعد نقص الثقة في المؤسسات المالية أحد التحديات الرئيسة التي تواجه المصارف الإسلامية في أفغانستان حيث ترتبط هذه المسألة بعوامل متعددة مثل سوء الإدارة أو تجارب سابقة غير ناجحة مما يؤدي إلى تردد الأفراد في الاعتماد على المصارف الإسلامية كبديل آمن وموثوق.

استراتيجيات تعزيز الوعي بالمصارف الإسلامية في أفغانستان

لمعالجة هذه التحديات وتعزيز الوعي بالمصارف الإسلامية، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية، ومنها: توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير فروع وخدمات إلكترونية في مختلف المناطق لضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية. تعزيز التثقيف المالي عبر حملات توعوية تهدف إلى نشر المعرفة حول مبادئ المصرفية الإسلامية وآلياتها وأهميتها في تحقيق التمويل العادل والمستدام. تشجيع المشاريع الاقتصادية الإسلامية من خلال دعم الاستثمارات التي تعتمد على مبادئ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة مما يسهم في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تطوير أنظمة الحوكمة في المصارف الإسلامية لضمان تقديم خدمات مصرفية موثوقة وتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات المالية الإسلامية. من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات يمكن تحسين مستوى الوعي المالي وتعزيز قدرة الشعب الأفغاني على التعامل مع المصارف الإسلامية مما يسهم في تحقيق بيئة مالية أكثر استدامة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية

انعكاس تطبيق المصرفية الإسلامية في تطوير بنية تحتية في أفغانستان

قد يؤثر تطبيق المصرفية الإسلامية في تطوير بنية تحتية في أفغانستان بالعديد من الطرق. فعلى سبيل المثال، يمكن للمصارف الإسلامية أن تتخذ دورًا مهمًا في تمويل المشاريع التنموية الضخمة في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والخطوط الحديدية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد في أفغانستان، من خلال توفير تمويل للمشاريع الكبيرة والصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم حلول تمويلية مبتكرة، وفعالة للأفراد، والشركات الصغيرة، والمتوسطة. أن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يحفز الاستثمارات الأجنبية وتطوير بنية تحتية مصرفية متطورة، وتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهدافًا اجتماعية واقتصادية في البلد، مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ونمو الاقتصاد في البلد. عمومًا، يمكن أن يؤدي تطبيق المصرفية الإسلامية دورًا مهمًا في تطوير بنية تحتية قوية ومتينة للنظام المالي والاقتصادي في أفغانستان. وعلى الرغم من عدم وجود بحث محدد حول تأثير هذا التطبيق، فإنه يعد خيارًا جديدًا ومهمًا لتحسين البنية التحتية المالية والاقتصادية في البلاد.

ويجب الإشارة إلى أن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير حلول تمويلية متوافقة مع المبادئ الإسلامية والتي تحترم الحقوق والواجبات المالية للأفراد والشركات. وبالتالي، فإن تطبيق المصرفية الإسلامية يمكن أن يساعد في تحسين المساواة الاجتماعية وتحقيق العدالة المالية في

أفغانستان. كما يمكن لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان أن يعزز الشفافية والمساءلة في النظام المالي والبنكي. فالمصارف الإسلامية تعتمد على مفهوم الشراكة والمشاركة في التمويل، مما يحفز المشاركين في الصفقات المالية لتحمل مسؤولياتهم المالية والمشاركة في صنع القرارات. ومن ثم، فإن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة وتحسين إدارة الأموال في أفغانستان. يجب الإشارة إلى أن تطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان يمكن أن يساعد في تعزيز الثقافة المالية والاقتصادية في البلد. فالمصارف الإسلامية تحترم القيم الإسلامية والأخلاقية في تعاملاتها المالية، مما يحفز المشاركين في الصفقات المالية لتحمل مسؤولياتهم المالية والتفكير بطريقة مسؤولة في صنع القرارات المالية. كما يمكن لتطبيق المصرفية الإسلامية في أفغانستان أن يشجع التوعية المالية والاقتصادية في المجتمع الأفغاني وتعزيز الثقافة المالية والاستثمارية بين الأفراد والشركات في البلد.

الدور المناسب الذي يمكن أن يلعبه البنوك في التمويل الإسلامي في أفغانستان

يمكن للبنوك الإسلامية أن تؤدي دورًا مهمًّا في تمويل الأنشطة الإسلامية في أفغانستان، خاصةً في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلد. وفيما يأتي بعض الأدوار المناسبة التي يمكن للبنوك الإسلامية تأديتها:

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تمويل المشاريع الكبرى، الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية، تمويل المشاريع الزراعية، التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة، الإجارة المالية، التمويل الإسلامي بالقروض، تمويل الصكوك، تمويل المشاريع الإنسانية، تمويل المشاريع الاقتصادية، تمويل المشاريع الاجتماعية، توفير القروض من دون فوائد، التعاون مع الحكومة: يمكن للبنوك الإسلامية التعاون مع الحكومة الأفغانية لتحسين بيئة الأعمال وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الحيوية "التي يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين"

يمكن أن يكون للبنوك الإسلامية دور مهم في تمويل الأنشطة الإسلامية في أفغانستان، وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مفهوم العدالة والتعاون والتضامن، وهذا يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية التي تتميز بها المجتمع الأفغاني .تعاني أفغانستان من تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، قد يكون التمويل الإسلامي أحد الحلول الجذرية التي يمكن استخدامها لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد. ويمكن أن تؤدي البنوك الإسلامية دورًا مهمًّا في هذا الصدد، من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، ودعم الأنشطة الإسلامية في أفغانستان.

الدور المناسب الذي يمكن أن تؤديه المصرفية الإسلامية في إيجاد فرص العمل في أفغانستان

يمكن للمصرفية الإسلامية في أفغانستان أن تؤدي دورًا مهمًّا في إيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد. تلعب المصارف الإسلامية دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تساهم هذه الخدمات في تمويل المشروعات الحيوية وتعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحقيق الاستقرار المالي. أحد الجوانب الرئيسة لدور المصارف الإسلامية يتمثل في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد الأفغاني حيث يمكن أن يوفر التمويل الإسلامي لهذه المشروعات سيولة مالية مستدامة تتيح لرواد الأعمال والمستثمرين المحليين تطوير أعمالهم وتعزيز قدرتهم على النمو كما تساهم هذه المشروعات في توفير فرص العمل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

إضافة إلى ذلك يمكن للمصارف الإسلامية تمويل القطاعات الحيوية مثل البناء والتشييد والنقل والاتصالات والطاقة إذ تمثل هذه القطاعات أساس البنية التحتية للاقتصاد الأفغاني ويؤدي تحسينها إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتعزيز قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية يتيح التمويل الإسلامي لهذه القطاعات آليات استثمار مستدامة تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر مما يضمن توزيعًا عادلًا للمخاطر والمكاسب. إلى جانب القطاعات الاقتصادية المباشرة يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورًا فاعلًا في تمويل المشاريع التعليمية والثقافية والاجتماعية حيث يساهم دعم هذه المشاريع في تحسين المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع مما يؤدي إلى تعزيز القدرات البشرية وتهيئة بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاستثمار في هذه القطاعات يسهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات التعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية. على مستوى الاستثمار يمكن للمصارف الإسلامية تقديم خدمات استثمارية متكاملة تشمل الاستشارات المالية والتمويل الجماعي مما يتيح للأفراد والشركات فرصًا لتنمية أموالهم بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كما أن تقديم هذه الخدمات يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال جذب رؤوس الأموال وتحفيز الأنشطة الاستثمارية المختلفة.

أما في مجال الوساطة المالية يمكن للمصارف الإسلامية توفير خدمات التحويلات المالية والدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية مما يعزز التجارة الإلكترونية ويساعد في تسهيل العمليات المالية للأفراد والشركات ويساهم في إدماج مزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي. علاوة على ذلك يمكن للمصارف الإسلامية توظيف الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك والتمويل الإسلامي لتعزيز الاستثمارات طويلة الأجل حيث تتيح هذه الأدوات فرصًا للمؤسسات والشركات للحصول على تمويل مستدام يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تساهم هذه الأدوات في تحفيز القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين على ضخ استثماراتهم في الاقتصاد الأفغاني. إن تعزيز

الخدمات المصرفية الإسلامية في أفغانستان يتطلب تطوير بيئة تنظيمية داعمة وتحسين الوعي بأهمية التمويل الإسلامي إلى جانب تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال تبني هذه الاستراتيجيات يمكن للمصارف الإسلامية أن تؤدي دورًا أكثر فاعلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة والنتائج

تواجه المصرفية الإسلامية في أفغانستان تحديات متعددة تتعلق بضعف الوعي العام ونقص الثقة في النظام المصرفي الإسلامي حيث يعود ذلك إلى غياب التثقيف المالي وضعف الحملات التوعوية مما يؤثر على قدرة المصارف الإسلامية في استقطاب العملاء وتوسيع نطاق أعمالها في ظل هذه الظروف تصبح الحاجة إلى برامج توعوية مكثفة أمرا ملحا لتعزيز الفهم الصحيح لمبادئ المصرفية الإسلامية وآليات عملها .تعاني المصارف الإسلامية من نقص في البنية التحتية المالية والتكنولوجية حيث تفتقر إلى الأنظمة الحديثة للمدفوعات والربط الشبكي بين المؤسسات المالية كما أن هذا القصور يحد من قدرتها على تقديم خدمات مبتكرة تتماشى مع المعايير الدولية مما يعوق اندماجها في النظام المالي العالمي .تشكل التحديات المالية والإدارية عائقا رئيسيا أمام نمو المصارف الإسلامية حيث تعاني من محدودية الموارد المالية وضعف الخبرات الإدارية مما يؤدي إلى عدم القدرة على التوسع والابتكار في المنتجات المالية كما أن نقص الكفاءات الوظيفية يمثل عقبة أمام تطوير القطاع المصرفي الإسلامي مما يتطلب استراتيجيات تدريب وتأهيل فعالة .

الإطار القانوني يشكل تحديا إضافيا حيث تواجه المصارف الإسلامية في أفغانستان قيودا تشريعية تعيق قدرتها على العمل بكفاءة فغياب إطار قانوني واضح وشامل يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين ويؤثر سلبا على استقرار القطاع المصرفي الإسلامي الأمر الذي يستوجب إصلاحات قانونية توفر بيئة تشغيلية مرنة تدعم نمو المصارف الإسلامية .و على الرغم من هذه التحديات فإن هناك فرصا كبيرة يمكن استغلالها لتعزيز دور المصرفية الإسلامية حيث يمكن استهداف القطاع غير المصرفي الذي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الأفغاني كما أن القطاع الزراعي والصناعي والتجاري يوفر مجالات واسعة للتمويل الإسلامي من خلال صيغ المشاركة والمرابحة والمضاربة إضافة إلى ذلك تبرز المصارف الإسلامية كأداة فعالة لسد الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي.

تلعب المصارف الإسلامية دورا محوريا في تحفيز الاقتصاد وتقليل البطالة والفقر حيث لا تقتصر وظيفتها على تقديم الخدمات المالية فقط بل تمتد إلى التأثير في البنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني نماذج تمويل مستدامة

تقوم على الشراكة بدلا من الفائدة الربوية ومع ذلك يبقى التساؤل قائما حول مدى فاعلية الآليات الحالية في تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي الأمر الذي يتطلب مراجعة مستمرة وتطويرا للمنتجات المالية الإسلامية. تعزيز دور المصارف الإسلامية في أفغانستان يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية تشمل تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إطار قانوني متكامل يشجع على تأسيس المزيد من المصارف الإسلامية وتوفير بيئة تنظيمية مرنة كما أن تطوير التشريعات المنظمة للمصرفية الإسلامية وضمان حماية حقوق المستثمرين والمودعين يمثل عاملا أساسيا في استقرار القطاع المالي الإسلامي.

الإصلاح القانوني والتنظيمي يشكل حجر الأساس في تطوير المصرفية الإسلامية حيث ينبغي أن يضمن وجود تشريعات تحفز النمو وتعزز التنافسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية كما يجب أن يتيح مرونة تشغيلية للمصارف الإسلامية تمكنها من تقديم خدمات متطورة تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة إضافة إلى ذلك فإن مشاركة المصارف الإسلامية في المشاريع الاقتصادية الكبرى يجب أن تكون منظمة لضمان مساهمتها الفاعلة في التنمية المستدامة. تشير هذه الدراسة إلى أهمية إعادة النظر في السياسات المصرفية الإسلامية في أفغانستان بهدف تحقيق بيئة مالية أكثر استدامة واستقرارا حيث إن توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة إلى جانب تعزيز الوعي العام وتطوير المنتجات المالية يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق التكامل بين المصرفية الإسلامية والاقتصاد الأفغاني مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

التوصيات

تمثل المصرفية الإسلامية في أفغانستان قطاعًا حيويًا يحمل إمكانات كبيرة لكنه يواجه تحديات معقدة تشمل الجوانب القانونية والتشريعية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية إن إنشاء المصارف الإسلامية في أي بيئة اقتصادية يمثل تحديًا بطبيعته إلا أن العقبات التي تواجه هذا القطاع في أفغانستان تتطلب حلولًا استراتيجية وتعاونًا بين الجهات المعنية لضمان نجاحه واستدامته. ويتطلب تعزيز المصرفية الإسلامية في أفغانستان تطوير الإطار التنظيمي والقانوني بما يضمن بيئة عمل مستقرة ومرنة يمكن من خلالها للمصارف الإسلامية النمو والتوسع ينبغي على الحكومة اتخاذ خطوات جادة لتحسين البنية التحتية القانونية وتطوير التشريعات التي تدعم عمل المصارف الإسلامية بشكل متكامل معايير الامتثال والشفافية يجب أن تكون واضحة لضمان الثقة في هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني. ويعد تعزيز الوعي والتثقيف حول المنتجات المصرفية الإسلامية من الأولويات الضرورية التي يجب أن يعمل عليها القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان حيث لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع تفتقر إلى المعرفة الكافية حول آليات التمويل الإسلامي وفوائده بالمقارنة مع التمويل

التقليدي يتطلب ذلك تنفيذ برامج تعليمية وتدريبية تستهدف العملاء والموظفين على حد سواء كما ينبغي للمصارف الإسلامية الاستثمار في تطوير قنوات اتصال فعالة مع المجتمع المحلي لتقديم التوجيه اللازم حول استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية بطريقة تحقق أقصى فائدة للمستهلكين.

وفي سياق التوسع الاقتصادي يجب على الحكومة دعم استخدام الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشاريع الكبرى مثل الصكوك الإسلامية حيث يمكن أن تسهم هذه الأدوات في تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية كما ينبغي على المصارف الإسلامية تطوير منتجاتها المالية بحيث تتناسب مع احتياجات العملاء المحليين ما يعزز من جاذبيتها وقدرتها على استقطاب المزيد من العملاء والمستثمرين

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد الأفغاني ويجب على المصارف الإسلامية تعزيز قدرتها على تمويل هذا القطاع الحيوي حيث يمكن أن يسهم التمويل الإسلامي في دعم هذه المشروعات عبر صيغ التمويل المختلفة مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة مما يساعد في خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي. تمثل الكفاءة المهنية للعاملين في المصارف الإسلامية عاملاً أساسيًا في تحسين جودة الخدمات المصرفية يجب على القطاع المصرفي الإسلامي تطوير برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تأهيل الموظفين وتعزيز مهاراتهم لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تتماشى مع المعايير الدولية كما يجب تحسين تجربة العملاء من خلال تطوير خدمات مصرفية إلكترونية آمنة وموثوقة تسهل الوصول إلى الخدمات المالية وتحقق مستوى عالٍ من الراحة والأمان للمستخدمين.

يعد التعاون بين المصارف الإسلامية في أفغانستان والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية عاملًا محوريًا في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي حيث يمكن أن يسهم هذا التعاون في تبادل الخبرات وتحسين البنية التحتية المالية وتطوير منتجات مصرفية مبتكرة تتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للسوق كما يجب أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية من خلال تبني استراتيجيات مرنة تعتمد على تحليل البيانات واتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة. وتشجيع الاستثمار الأجنبي في المصرفية الإسلامية يعد من العوامل التي يمكن أن تساهم في تعزيز هذا القطاع وتحقيق استدامته يجب على الحكومة توفير حوافز مالية وضريبية وتنظيمية تسهم في جعل البيئة الاستثمارية في أفغانستان أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب من خلال تحسين البيئة القانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالمصارف الإسلامية. تعزيز الشفافية والمساءلة من الأمور الجوهرية التي يجب أن تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها حيث إن تبني المعايير الدولية في الإفصاح المالي والتقارير المالية وتحسين الحوكمة المصرفية سيسهم في زيادة ثقة المستثمرين والعملاء في القطاع المصرفي الإسلامي كما يجب العمل على تطوير إطار قانوني واضح ينظم عمليات التمويل الإسلامي ويضمن الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية مع توفير الحماية اللازمة للمودعين والمستثمرين.

من منظور استراتيجي يجب على القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان تطوير خطط واضحة للتوسع والنمو بحيث تعتمد هذه الخطط على الابتكار المالي وتعزيز جودة الخدمات المصرفية إلى جانب تعزيز الاستدامة المالية من خلال تحسين إدارة الأصول والخصوم واعتماد ممارسات متقدمة لإدارة المخاطر المالية يجب أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق قطاع مصرفي إسلامي متكامل قادر على دعم الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات العملاء من خلال حلول مالية متوافقة مع القيم الإسلامية. من خلال هذه الإصلاحات يمكن للمصرفية الإسلامية في أفغانستان تجاوز العقبات الحالية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يعتبر بناء بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا والتوعية المالية وتطوير المنتجات المصرفية عوامل رئيسية ستحدد مستقبل هذا القطاع ومدى قدرته على النمو والازدهار.

References:

Arabic Sources:

البدري، م. (2021). التفاوض وموقعه في إطار إستراتيجيات مكافحة الإرهاب: دراسة حالة للتفاوض الأمريكي مع طالبان .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.

العتيبي، خالد فالح .(2014) .*تجديد الفقه وأثره في العمل المصرفي – دراسة مقاصدية مقارنة*.

العربي الجديد. (12 فبراير 2022) .*الدعم الاقتصادي* .تم الاسترجاع في 19 ديسمبر 2022، من https://www.alaraby.co.uk/economy9

المجموعة الكاملة للدستور الأفغاني. (1386هـ ش).

رحموني، فاتح النور. (2017). الدعم البيداغوجي في مقياس الإستراتيجية والأمن الدولي.

الزعبي، سامي محمد علي .(2020) .*تطوير إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على الخدمات الاستثمارية في المصارف الإسلامية*.

الموقع الرسمي للبنك الوطني الأفغاني. (د.ت). تم الاسترجاع من http://www.bma.com.af/

الموقع الرسمي لبنك أفغانستان المركزي .(DAB) (23 فبراير 2022). تم الاسترجاع من http://dab.gov.af/ps/page/media/history-of-dab

مجموعة القوانين المنتخبة للنظام المصرفي. (1386هـ ش) .*مجلة وزارة العدل*، العدد 819، المجلد 3، ص 1.

معجم المعاني. (د.ت) .*معجم المعاني الجامع* .تم الاسترجاع من https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

الدستور الأفغاني لسنة (1382هـ ش) .*مجلة وزارة العدل*.

ويكيبيديا. (د.ت). تم الاسترجاع من https://fa.wikipedia.org/wiki

إندبندنت عربية. (25 أغسطس 2021).

English Sources:

Hanifi, M. J. (2004). Editing the Past: Colonial Production of Hegemony through the "Loya Jerga" in Afghanistan. *Iranian Studies, 37*(2), 295–322. Retrieved from https://doi.org/10.1080/0021086042000268458

Roy, M. S. (2017). Afghanistan and the Belt and Road Initiative: Hope, Scope, and Challenges. *Asia Policy*, (24), 103–109.